

قراءة تحليلية في ثقافة الحفاظ على المعالم الأثرية المدنية لدى ساكني مدينة تلمسان العتيقة
An Analytical Reading Of The Culture Of Preserving Civil Monuments
Among The Residents Of The Old City Of Tlemcen

الدكتور: بن زغادي محمد

Dr. BENZEGHADI MOHAMMED

جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان (الجزائر)، mohamed.benzeghadi@univ-tlemcen.dz

تاريخ النشر: 2026/05/31

تاريخ القبول: 2025/07/09

تاريخ الاستلام: 2025/02/07

الملخص: تساعد ثقافة الإنسان في بناء حضارة راقية عبر مختلف المجالات، فهي أي الثقافة نتاج تراكم خبرات من جيل إلى جيل، وهي تعتبر الأسلوب المعين والمحايد في فهم الواقع، وفي مجال الآثار المادية تعتبر ثقافة الحفاظ وتقدير بصمات الأسلاف أمر ضروري، وقد عاين هذا الجانب الخفي من أفراد المجتمعات، من خلال الوقوف على هذه النقطة عند من يسكنون الأحياء العتيقة إما كمستأجرين أو ملاك، من جانب أنهم الأكثر ارتباطاً بالتراث المادي الثابت، النتيجة أن الحس الأثري لديهم غائب إلى حد كبير، فئة قليلة التي تستشعر من خلاله الحنين إلى ماضي أباءهم وأجدادهم فيه، عزفوا عن إخفاء قيمته الفنية والتاريخية، مجسدين بذلك مفهوم ثقافة الحفاظ والاهتمام.

كلمات مفتاحية: الثقافة، الحفاظ، المعالم الأثرية، مدينة تلمسان، الأحياء العتيقة.

Abstract

Helps build a sophisticated civilization across various fields, It is the product of the accumulation of experiences from one generation to the next. It is considered a specific and neutral method for understanding reality, In the field of material antiquities, the culture of preservation and appreciation of the ancestors' fingerprints is essential, This hidden aspect of the individuals of societies has been witnessed by standing on this point among those who live in old neighborhoods, either as tenants or owners, on the one hand, they are the most connected to the fixed material heritage, The result is that their archaeological sense is largely absent, A small group that senses through it the nostalgia for the past of their fathers and grandfathers in it, has refrained from hiding its artistic and historical value, thus embodying the concept of the culture of preservation and interest.

Keywords: Culture; Conservation; Monuments; City Of Tlemcen; Old Quarters.

المؤلف المرسل: د. محمد بن زغادي، الإيميل: benzghadi13@yahoo.fr

1. مقدمة:

تعتبر الحضارة تجسيد عقلي للنشاط الإنساني، وتاريخها سجل لما أبدعه العقل في مختلف الميادين، وهي أيضاً فعل تام متحرك كالكائن الحي، تولد حتى إذا اشتد ساقها وأينعت وبدأ عمرها المزدهر، استنفذت طاقتها واعتراها الهرم، وهو ما يؤدي إلى بروز عدد من الآثار المادية والغير مادية التي تبقى تكابد ويلات الزمن في المحيط لموجودة فيه، وقد أصبحت في عرفنا اليوم تسمى بالتراث، وهي تعتبر بما تحمله من بُعد تاريخي وجمالي شواهد ملموسة عما أبدعه الأسلاف قديما في جميع مناحي الحياة، وهي بذلك تشكيل مادي موضوعي خالي من الذاتية عن أسلوب معين في العيش، هذا الأخير الذي أطلق عليه اسم الثقافة، كل ما ينتجه الإنسان عبارة نمط محدد في التعامل مع المحيط الذي يعيش فيه، سواء كان ذلك النمط مادياً، أو معنوياً، كليهما تعبير صريح عن ثقافة معينة.

من هذا المنطلق، ارتأينا معالجة قضية خفية، من جانب أنها واحدة من عوامل هدم الآثار واندثارها، لكن حسب وجهة نظرنا لم يُنَبَّه لها كثيراً، فلطالما تحدث المختصون عن عوامل تلف التراث المادي الثابت والمنقول معاً، من دون الإشارة إلى مصطلح الأمية التراثية التي تعد وجهاً من أوجه الثقافة الإنسانية المعاصرة في العالم العربي على وجه التحديد.

استوقفنا التساؤل الآتي، أي واقع ثقافي يعيشه النسيج التاريخي لمدينة تلمسان العتيقة؟ أو بالأحرى ما مدى اهتمام أفراد المدينة تلمسان العتيقة بالمآثر المعمارية؟

لدراسة هذه النقطة، استعنا بالمنهج التحليلي لإزاحة النقاب عن هذا الجانب، اخترنا عينة من الأسر التي تقطن المساكن العتيقة، لأنها على قرب من موضوع دراستنا، ولأنها تشغل حيزاً تراثياً.

2. مفهوم الثقافة:

1.2 لغة:

هناك من يرى أن الثقافة كلمة ليست بالقديمة جاءت من أوروبا، وهي تعني العبقورية الأوروبية، فهي ثمرة من ثمار عصر النهضة عندما شهدت أوروبا انبثاق مجموعة من الأعمال الأدبية، وقد رادفت الكلمة الفرنسية Culture المشتقة من الأصل اللاتيني Cultivar التي تعني الزراعة، فالواقع أن الفرد الأوروبي في تلك الفترة كان إنسان الأرض، وأن الحضارة الأوروبية هي حضارة الزراعة لأنها العملية التي تضم بين دفتيها عدداً من الخبرات التي تسيّر وتنظم إنتاج الأرض. (مالك ، 2015، صفحة 15)

2.2 اصطلاحاً:

لقد عرف الأنثروبولوجي تاييلور TAYLOR الثقافة أنها ذلك الكل المركب من العقائد والفنون والأخلاق والعرف وسائر القدرات الأخرى التي يكتسبها الإنسان من حيث هو عضو في المجتمع. (يوسفى 2002، ص24)

كما عرفها راد كليف براون RAD KLIFF BRAOUNE بقوله أن الثقافة هي العملية التي يكتسب من خلالها الفرد المعرفة والمهارة والأفكار والمعتقدات والأذواق والعواطف وذلك عن طريق الاتصال بأفراد آخرين أو من خلال أشياء أخرى كما أنه يكتسب الأعمال الفنية، يمكن التمييز بين نوعين من الثقافة الأولى مادية والتي تدل على كل الماديات التي يصنعها الإنسان في المجتمع لسد حاجياته، أما الثانية فهي الثقافة اللامادية أو المعنوية، وهي تتمثل في الأفكار والمعتقدات والعلوم والفنون والنمط المعيشي.

من خلال الأفكار السابقة، يمكن القول أن الثقافة هي التغير التقدمي الذي يزيد من وعي أفراد المجتمع كما وكيفاً، بماله من مقومات حضارية عريقة، أي المواصللة في نفس النسق الثقافي الذي كان سائراً، وأنها ثمرة من ثمار الحضارة الإنسانية، تختلف من مجتمع لآخر، أي أنه يمكن أن تجد كم من ثقافة، ولكن لن تجد إلا حضارة واحدة، ونظراً لأهميتها في تطور المجتمعات ورفقيها، ظهرت في الآونة الأخيرة مصطلح جديد يسمى بالتنمية الثقافية.

هناك مصطلح، يستعمل مع الثقافة غالباً، وهو الهوية الثقافية، أي التي يتم من خلالها التعرف على جوهر المجتمع البشري من حيث القيم والأفكار والدين واللغة ومكان الحياة والتقاليد والمعتقدات والخبرات المشتركة، ولا تكتمل ولا تبرز خصوصيتها، ولا يمكنها نشدان العالمية إلا إذا توفرت لها ما يلي:

أ-الذاكرة التاريخية: باعتبار مخزون الخبرات والمرجع الأصيل لكل تفكير أيأ كان مجاله.

ب-الوطن: بوصفه "الأرض أو الجغرافية والتاريخ وقد أصبحا كيانا روحيا واحدا يعمر قلب كل مواطن.

ج-الأمة: بوصفها النسب الروحي الذي تتسجه الثقافة المشتركة، والإرادة الجماعية.

د-الدولة: بوصفها التجسيد القانوني لوحدة الوطن والأمة والجهاز الساهر على سلامتهما ووحدتهما وحماية مصالحهما، وتمثيلهما إزاء الدول الأخرى، في زمن السلم كما في زمن الحرب، فكل مس بالوطن أو بالأمة أو بالدولة هو مس بالهوية الثقافية، والعكس صحيح أيضا كل مس بالهوية الثقافية هو في نفس الوقت مس بالوطن والأمة وتجسيدهما التاريخي.

3. البوادر الأولى لظهور التنمية الثقافية:

تعد التنمية الثقافية من المفاهيم الجديدة التي برزت إلى الوجود بعد حركة الاستقلال التي حققتها الدول الإفريقية، حيث2. ظهر هذا المفهوم بعد العديد من المحاولات الفردية، إلا أن انتشار تداوله كان بعد مؤتمر "بان دونغ" سنة 1955 الذي ناقش ضرورة استعادة الدول الإفريقية لثقافتها بعد مناقشة حق الشعوب في تقرير مصيرها ، وفي نفس السياق يرى الفيلسوف بابلو " فريري " أن المشكلة الأساسية التي تتعدى الدول النامية بما فيها الدول الإفريقية هي الفقر والجهل والقهر وثقافة الصمت، وبعد التحرر هدف لابد أن يتحقق بحيث يكون ركيزة في أي عملية تنموية تهدف إلى النهوض بها، وتخلصها من هذه المشكلة يكون عن طريق تنمية ثقافية تمكن كل إنسان وكل شعب أن يستعين بخبراته وتطلعاته وتفكيره وعمله لبلوغ أرقى المراتب في الحضارة.

وبناءً على ما سبق نلاحظ أن أول ظهور لمصطلح التنمية الثقافية كان في إفريقيا حيث ارتبط بحركة التحرر السياسي، وقد انصف المفهوم في البداية بالطابع الخطابي حاملا معه بذور البحث عن الهوية الثقافية، ومنذ 1970 أخذ المفهوم طابعه الأكاديمي إثر المؤتمر الذي عقدته منظمة اليونسكو في البندقية 1970 حول الجوانب المؤسسية والإدارية والمالية للسياسات الثقافية، حيث تمت صياغة مفهوم التنمية الثقافية بشكل واضح لأول مرة على أساس توسيع وإصلاح المفهوم الاقتصادي للتنمية.

من ثم تعميق مضمونه في السياق الخاص للمنظمة الأوربية أولا من خلال المؤتمر الذي عقد على مستوى الحكومات حول السياسات الثقافية الأوربية في "هلسنكي" عام 1972، ومن ثم تم توسيع استخدام المفهوم إلى سياق مؤتمر " جاكارتا " وفي إفريقيا من خلال مؤتمر أكراسنة 1975 وأمريكا اللاتينية والكاريبي من خلال مؤتمر يوغوتا 1978. (زينب 2014، ص148).

4. لمحة عن تاريخ الاهتمام بالتراث المادي:

قبل التحدث عن هذا الموضوع نود أن نشير أن مسألة الاهتمام بالتراث المادي قد تطور مدلولها اليوم وأصبحت مسألة متشعبة، فلم يعد ينحصر معناها فقط في الوقاية من العوامل الخارجية المحيطة بالموروث الأثري، كما لم يعد دورها يكمن في كيفية توفير محيط، يتوافق فيه مع العناصر المادية القريبة منها، أي ردع جميع التأثيرات المادية منها واللامادية، وهو ما جعل عدداً من الدارسين يقرّون على أن مدلول الحماية يعني صيانة الجوهر المادي والروحي، وتوفير الظروف الملائمة للقيام بمهمتها التي وُجدت من أجلها، وذلك بدءاً من منع تهديمها وتدميرها، وانتهاءً بتأمين الحالة الجيدة لها. (الحديثي 1999، ص22)، خاصة إذا ما علمنا أن التراث الكتاب الموضوعي المفتوح الذي يمكن من خلاله تصفح تاريخ الأمم. (قاضي و شيان 2021، ص165)

عرف العالم بروز عدد لا بأس من الحضارات التي أبيدت عن آخرها بفعل عدّة عوامل، منها من أتى على ذكرها القرآن الكريم ومنها ما سمعنا عنها في كتب الرّحالة الجغرافيين، لقد تركت بصمات بارزة في مجالات متعددة أبرزها العمارة، بالموازاة مع ذلك، وجدنا أن الوعي بحماية الآثار كان هو الآخر موجوداً عند ملوكها وسلطينها، فهي هو الجغرافي عبد اللّطيف البغدادي يورد لنا في كتابه الإفادة والاعتبار في الأمور المشاهدة والحوادث المعاينة بأرض مصر، حديثاً عما عاينه في مجال حماية الممتلكات الثقافية قائلاً: "...وما زالت الملوك تراعي بقاء هذه الآثار وتمنع من العبث بها وإن كانوا أعداءً لأربابها، وكانوا يفعلون ذلك لمصالح منها لتبقى تاريخاً يتتبع به على الأحقاب، ومنها أن تكون شاهدة للكتب المنزلة مثل القرآن العظيم... ففي رؤيتها خبر الخبر وتصديق الأثر... ومنها أنها تدل على شيء من أحوال من السلف وسيرتهم وتوافر علومهم وصفاء فكرهم وغير ذلك، وهذا ما تشاق النفس إلى معرفته وتؤثر الاطلاع عليه..." (البغدادي 1998، ص 106-107).

ما يُستنتج مما ورد ذكره أن ثقافة الحفاظ كانت مبنية على اعتبارات دينية تتلخّص في تحصيل العبرة من جهة، ومن جهة أخرى للحصول على صفاء الفكر، وإيجاد نوع من الراحة النفسية عند زيارتها، لكن حقيقة افتقار تلك الأمم لقواعد تنظم مثلاً مجال النزاعات والحروب، أدّى لزوال العديد من الآثار المادية، نفس الوضع تكرر في فترة القرون الوسطى، إذ لم يكن هناك أي تنظيم قانوني للعلاقات الدولية، سوى بعض الاعتبارات المعنوية من أهل الفكر والثقافة بالممتلكات الثقافية وحمايتها، كما برزت إلى جانب ذلك فكرة الاهتمام بالمباني ذات الطابع الديني في كلتا الديانتين الإسلامية والمسيحية، وهو ما ساعد في بقاء عدد منها لحدّ الساعة.

فيما يخص عصر النهضة، اختلف الوضع عمّا كان عليه، حيث تنامت روح الاحترام للإنتاجات الفنية وصانعيه، وأخذت الدول تشعر بالمسؤولية تجاه صيانة التراث المادي بنوعيه، كونها أحد أهم النقاط الأساسية في تكوين الهوية القومية، وظهر في هذه الفترة الزمنية عددٌ من المختصين في القانون الدولي على رأسهم البيريكو جنتليس الذي طرح مسألة حماية الممتلكات الثقافية خاصة نهبتها في فترات الحروب، من هذا المنطلق اندلعت الثورة الفرنسية سنة 1789م بجملة من المبادئ التي سرعان ما انتشرت في كافة أنحاء أوروبا، ولأول مرّة عدّ الموروث المادي مُلكاً عاماً للشعب الفرنسي، وعلى إثر هذه الصحوّة التي ظهرت، تمّ أيضاً إصدار مرسوم كونفيت سنة 1791م الذي تمّ بموجبه إنشاء متحف اللوفر، ثم ما لبثت الأمور أن تغيرت بسبب أحلام نابليون بونابرت في تكوين إمبراطورية أوروبية، فقد تمّ الاستيلاء على العديد من مآثر البلدان التي خضعت لنابليون كإيطاليا وإسبانيا وبروسيا والنمسا ومصر... إلخ، غير أن ذلك لم يدم طويلاً، إذ بعد هزيمته أُعيدت تلك الشواهد الأثرية إلى بلدانها الأصلية.

ومع مجيئ القرن التاسع عشر ميلادي أُقترحت في عام 1823م اتفاقية دولية من طرف وزير الخارجية الأمر يكي جون أدمز لم يتم التوقيع عليها، وبقي الأمر مقتصرًا فقط على حماية الموروث المادي أثناء الحروب، وتعتبر اتفاقية برن التي انعقدت سنة 1886م بشأن حماية المصنفات الأدبية والفنية البداية الأولى لتنظيم قانوني دولي خاص بحماية البقايا المادية الثابتة وصيانتها، ثم تبعتها اتفاقية لاهاي الدولية في بداية القرن العشرين. (الحديثي 1999، ص26-33).

هنا في الجزائر ظهر التوجه في مجال الاهتمام بالتراث والحفاظ عليه عبر سنّها تشريعات تقضي ذلك (جازية 2021، ص146)، غداة الاستقلال مباشرة بالرغم من الشغل الشاغل في كيفية بعث دولة بمقومات حضارية لا تمت بأي صلة للمستعمر الفرنسي.

5. التحقيق الميداني:

للقيام بالتحقيق الميداني حتى نقف على نظرة سكان الأحياء العتيقة لجُملة المآثر العمرانية التي يشغلونها، اخترنا عينة تقدر ب100 أسرة موزعة على الأحياء العتيقة المتمثلة في حي باب زير، وحي الرحبية، وحي القرآن الكبير، وحي سيدي الطاهر، و منا بتوزيع استمارة استعلامية من أجل التعرّف كما ذكرنا سالفًا على ثقافة مفهوم الحفاظ على التراث، خاصة أنّ هذا الأخير يتصادم مع فكرة القطيعة مع الماضي ورفض كلّ ما هو كلاسيكي التي باتت مسيطرة على أغلب ذهنيات أفراد المجتمع الحضري نوعية الملكية وحالة المسكن من الدّاخل وأصل ساكنيها. (حيدر 2010، ص06)

وقد قمنا بصياغة الاستمارة على النحو التالي:

- اسم ولقب صاحب المسكن.
- تاريخ التحقيق.
- رقم المسكن.
- أصل صاحب المسكن: من مدينة تلمسان □ أو خارج المدينة (تحديد المكان الأصلي في حالة إذا كان صاحب المسكن ينحدر من خارج المدينة).
- نوع الملكية: ملك خاص □ أو مستأجر □.
- عدد سنوات السكن : من 1- 5 سنوات □ من 5- 10 سنوات □ أكثر من عشر سنوات □.
- عدد أفراد الأسرة (في حالة وجود أكثر من أسرة نذكر ذلك بين قوسين ونحدد عدد الأفراد).
- حالة المسكن: هل هي جيدة □ متوسطة □ مهددة بالانهيار □ رديئة □.

• هل هناك حاجة إلى بناء غرف إضافية تستعمل كمطبخ □ كغرفة نوم □ كمרחاض □

• نوعية التعديل كلي □ أو جزئي □.

• هل يقبل صاحب المسكن تعويض للتنازل عن مسكنه □ نعم □ لا □.

• نوع التعويض: الحصول على مقابل مادي □ الحصول على سكن بمكان آخر □ الحصول على محلات تجارية □.

(حامد، 2008، ص22)، تجدر الإشارة إلى الاستمارة تمّ التصرف في محتواها، لتوظيفها بما يخدم الموضوع.

ورعنا 100 استمارة استعلامية على عينة الدراسة المتكونة من 100 أسرة، المهم في هذه العملية هو التعرف ثقافة الحفاظ على الآثار، من جهة، لكن تعمدنا إخفاء جوهر السؤال، حتى لا نع في فخّ المحاباة فقط، فعمدنا على طرح أسئلة تعكس مستوى الثقافة الحفاظ على التراث المادي، ومن جهة أخرى التعرف على الحالة الداخلية للمسكن خاصة أن هذا الأخير عاش لفترة زمنية طويلة بمواد بناء أقل ما يقال عنها أنها هشّة لفقدانها الكثير من خصائصها الميكانيكية نتيجة قدمها وعدم صيانتها، وهو ما يفرض إجراء تدخلات لتقوية ما أصابها من تلف، الأمر الذي يفرض فرضية تغيير في البناء التصميمي الأصيل الذي أنجزه المعماري المسلم قديماً، خاصة أن ساكنيها يسعون لتحصيل أهم المتطلبات التي تقتضيها المرحلة الزمنية الرأهنة في مجال السكن كمزج للسيارة ومطبخ خاص فقط بالطبخ، أما تناول الغذاء فيتم في غرفة أخرى بجانبه، أي إيجاد أكبر قدر من اتساع المساحة.

أول الدلالات التي تعكس حقيقة وجود الفجوة الموجودة بين أفراد هذه الأحياء العتيقة وبين الموروث المادي أن عدد الاستثمارات التي تم الإجابة عنها لا يتعدى 18 استمارة أي ما يعادل 18% من المجموع الكلي، نشير في هذا الصدد أن تراجع ثقافة المحافظة على التراث المادي كانت وراء عدم حصولنا على بقية الاستثمارات الاستعلامية، فجلهم اكتفى فقط بكتابة اسمه ولقبه ومكان سكنه، وذلك بعد استفسارهم عن الهدف منها، واطلاعهم على أنها لا تتعلق بتحقيق منجز من طرف البلدية من أجل الحصول على سكن في جهة أخرى من مدينة تلمسان، الأمر الذي يؤكد بصورة واضحة أن العامل الاجتماعي والثقافي لهما دور كبير في تجسيد مفاهيم حضرية جديدة ووضع الموروث المادي الثابت في خانة النسيان، وتتم وضعية المساكن الداخلية عن التلوث البصري الحاصل فيها، إذ تؤدي التعديلات أو الأجزاء التي تساقطت إلى توليد نوع من الامتناع عند مشاهدتها نتيجة انجازها من دون استشارة المتخصصين في الترميم أو حتى السهر على إحداث توافق وانسجام بين مواد البناء الأصلية وطريقة العمل بها، فجميع التدخلات نُفِدت بمادة الإسمنت البورتلاندي.

توصّلنا من خلال الإجابة على الاستمارات الموزعة بمختلف الأحياء السكنية المكونة للنسيج المعماري المصطلح على تسميته بالقطاع المحفوظ إلى أنّ هناك تباين واضح في حالة المساكن والوضع الاجتماعي لساكنتها، أي بين من ترجع له ملكية المسكن، وبين من هو مستأجر فقط. ولكي نوضّح ما جاء في هذا الاستبيان نضع الجدول التفصيلي التالي:

الجدول 1: تحليل معطيات الاستمارات الموزعة على أسر الأحياء العتيقة لمدينة تلمسان.

نوعية التعديل		حالة المسكن من الدّاخل			عدد أفراد الأسرة	مستأجر	ملك خاص	الأصل الجغرافي للسكان	رقم المسكن ومكان تواجد
جزئي	كلي	رديئة	متوسطة	جيدة					
X		X			07 (عائلتين)	X		مدينة تلمسان	المسكن رقم 14 (درب مسوفة)
X		X			07	X		ولاية غليزان	المسكن رقم 09 (حي باب علي)
X			X		05 (عائلتين)		X	خارج مدينة تلمسان	المسكن رقم 28 (درب القران الكبير)
/	/	X (مهدة بالانهيار)			05 07 (عائلات)	X		مدينة تلمسان	المسكن رقم 17 (درب القران الكبير)
X				X	04		X	مدينة تلمسان	المسكن رقم 17 (درب مسوفة)
X		X			04		X	مدينة تلمسان	المسكن رقم 30 (حي القران الكبير)

		X		X	08		X	مدينة تلمسان	المسكن رقم 38 (درب أولاد سيدي الإمام)
		X	/	/	07		X	مدينة تلمسان	المسكن رقم 08 (درب سيدي عمران بالقرب من شارع الدكتور دمرجي)
X			X		06		X	مدينة تلمسان	المسكن رقم 09 (درب سيدي عمران)
	X			X			X	مدينة تلمسان	(حي سيدي الجبار)
		X			09		X	بلدية بني سنوس	المسكن رقم 13 (درب القران الكبير)
X			X		06		X	عين الصفراء	المسكن رقم 09 (باب سيدي بومدين)
X				X	05		X	نواحي ندرومة	درب مسوفة
	X			X			X	مدينة تلمسان	المسكن رقم 05 درب القران الكبير
	X			X	08 (عائلتين)	X		مدينة تلمسان	المسكن رقم 09 درب القران الصغير
	X			X	05	X		خارج	المسكن رقم 07

								مدينة تلمسان (ولاية وهران)	قرب جامع الشرفة
	X			X	07	X		بلدية بني سنوس	المسكن رقم 23 نهج الموحدين (الطحطاحا حومة الرمي)

المصدر: الباحث.

يتضح من الجدول أن عينات الدراسة لا زالت تقدم دورها لحدّ الساعة، بالرغم من أن بعضها يعيش وضعية رديئة، نتيجة إهمالها من طرف ملاكها، وانصراف اهتمامهم للعيش في المساكن ذات الهندسة الحديثة، والتصميم المعتمد على مبدأ التوجّه نحو الخارج، أي النوافذ المطلّة على الشوارع، وهو ما أدّى إلى إجبارها عوض تركها فارغة، بحكم الإقبال عليها من طرف المستأجرين لتمركزها في المدينة على مقربة من جميع المرافق الضرورية للعيش، هنا تجدر الإشارة إلى أن المسكن الواحد تتشارك فيه عائلتين أو أكثر، وهو الأمر الذي سجّلنا وجوده في كل من المسكن رقم 28 بدرب القرّان الكبير، والمسكن رقم 09 بحي باب علي، والمسكن رقم 14 بدرب مسوفة، والمسكن رقم 09 بدرب القرّان الصغير، وبالنسبة لأصولهم الجغرافية فهي متباينة منهم من ترجع أصوله لمدينة تلمسان، ومنهم من ترجع أصولهم لخارجها، سواءً من النواحي القريبة منها كبلدية بني سنوس، أو مدينة ندرومة أو من الولايات الأخرى كوهران و غيلزان.

فيما عدا الوضع الاجتماعي السائد بهذه المساكن، يتبين من معطيات الجدول أن جميعها قد تعرض لعملية تعديل سواء كان كلياً أو جزئياً، وذلك تبعاً للوضعية المعمارية للمسكن، فإن كانت حالته جيدة فسيخضع لتعديل طفيف أقل من أن يكون حتى جزئي، وإن كانت وضعيته المعمارية متوسطة فسيخضع لتعديل جزئي، وأمّا إن كانت رديئة فهنا سيحدث أمرين الأول، إما أن يُقام تعديل كلي، وهنا ربما سيتم تحطيم ما تبقى منه، وإنجاز مبنى مكانه، وإما سيكتفي صاحب المسكن بإصلاح ما هو ضروري فقط.

بالنسبة للمساكن التي تمت الإشارة إليها في الجدول، فقد خضعت برمتها للتعديل أغلبه جاء جزئياً، الأمر الذي تجدر الإشارة إليه أن أغلبها يقطنها ملاكها، حيث بلغت نسبتهم في عينة الدراسة 64,70%، في حين بلغت نسبة المستأجرين في نفس العينة 35,30%، وبالرغم من أن نسبة الملاك الخواص أكبر، فإن التعديل الجزئي حقق أكبر نسبة، وهو ما يرجح فكرتين أساسيتين الأولى تتمثل في ارتباطهم الوثيق بهويتهم وماضيهم وعدم القيام بأي نوع من الإصلاحات التي من شأنها تغيير التصميم الداخلي للمسكن، والثانية تتمثل في توفرهم على الإمكانيات اللازمة لإصلاح ما تساقط من المبنى، إلا أنه يمكن القول أن التعديلات الكلية هي الأخرى قد جسدت في مباني عينة الدراسة ولكن بصورة أقل، حيث قدرت نسبتها 11,76% أي ما يعادل مسكنين من المجموع الكلي، أما باقي المساكن فقد أجريت بها تعديلات جزئية وتعادل نسبتها 88,23% أي ما مقداره 15 مسكن.

إن الحديث عن التعديلات التي فرضت نفسها على ساكني هاته المعالم الأثرية المدنية، أماطة اللثام عن جوانب خفية تتعلق بثقافة الحفاظ لدى مالك المسكن، فمتى كان ساكنه مستأجر، نجده لا يقدم على أحداث أي تغيير، لأنه يعتبر المسكن مرحلة عابرة، علاوة أنه ليس المالك لا يهتم الأمر، ننقل إلى الفئة الثانية من عينة الدراسة، المتمثلة في الملاك، هنا نجدهم ينقسمون إلى قسمين، القسم الأول قام بإجراء تعديل كلي للمبنى، ليحقق طموحه في الظفر بمسكن حديث لائق غير مبال بما يحمله من قيمة تاريخية وفنية وروحية، أي يمكن اعتبار هذه الفئة مثل الفئة المستأجرة ليس لها أي اهتمام بالتراث الذي تشغله.

يبقى القسم الثاني من الفئة الثانية، وهم الملاك الذين لم يقدموا على إجراء تغيير في مساكنهم، لسببين الأول يتمثل في مشكلة الميراث، فلم يتمكنوا فض النزاع بينهم، وبالتالي بقي المسكن العتيق على حالته الأصلية، لكن مهجوراً، أي أن الاندثار يطاله شيئاً فشيئاً، أما السبب الثاني فهم من يُقدرون القيمة التي تميز المبنى كونه حلقة واصله بين الماضي والحاضر، فهم يفضلون ترميمه وصيانته لأن ماضيهم وماضي أجدادهم موجود بين جدرانهم وعلى سقفه، لكنهم يكادون ينعدمون.

6. خاتمة:

حاولنا من خلال ورقات هذا البحث الإشارة إلى موضوع ثقافة الاهتمام والاحتفاظ بالتراث المادي الثابت، لما له من دور بالغ الأهمية في بقاءه من عدمه، فكما تمّ تسميتها لدى المختصين في علم الآثار الأهمية التراثية استفحلت في المجتمعات، إذ كثيراً ما تطرق أسماعنا ونحن متواجدين بينهم، إمّا في المقاهي أو وسائل النقل عن تذرهم من وجود ذلك المبنى القديم ولماذا لم تتم إزالته؟ وبناء مكانه مساكن أو مستشفى.... إلخ.

لذلك اضطررنا للوقوف على هذه النقطة، مستعينين بنظرة من يملكون ويسكنون المساكن العتيقة، وقد تبين جلياً أن الفكر العمراني الغربي تسلّل إلى عقول العينة التي تمّ اختيارها للدراسة، كيف ذلك، من جانب أنهم أصبحوا مقتنعين أنّ هذه المساكن لا تحمل أي قيمة فنية ولا تاريخية، وأنها لا تتجاوب مع ما تقدّمه العمارة الحديثة من رفاهية وراحة، أي أنها عبارة عن جمادات فقط، هذا الأمر يُعتبر بمثابة القطرة التي أفاضت الكأس، فبعد فترة ميلاد هذه المعالم الأثرية، إضافة إلى ما يعتريها من المحيط الطبيعي والمدني لموجودة فيه، تأتي الأمية التراثية لتضعه في خانة النسيان، في وقت تفتّنت عدد من الدول لمكانة التراث المادي الثابت والمنقول في دفع عجلة التنمية ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً، فقد أعلنت منظمة السياحة الدولية أن السياحة الأثرية هي الأكثر استقطاباً للسياح بين الأنواع الأخرى للسياحة.

7. قائمة المراجع:

- الفيلاي جازية. (2021). واقع وآفاق المخطط التوجيهي للمناطق الأثرية والتاريخية في تحقيق مجال حفظ وتثمين التراث الأثري الجزائري(قراءة في مضمونه). مجلة الساور للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد 07(العدد 02).
- أمال يوسف. (2002). رسالة ماجستير، تخصص الممارسات الثقافية في الوسط الحضري، دراسة في البناء الاجتماعي لمدينة الغزوات. (معهد الثقافة الشعبية جامعة تلمسان)، تلمسان، الجزائر.
- بن نبي مالك . (2015). كلات الحضارة، مشكلة الثقافة. بيروت، لبنان: دار الفكر المعاصر.
- حيدر عبد الرزاق كمونة. (2010). «توظيف موارد البيئة المحلية في إنشاء الوحدات المكونة للنسيج الحضري ضمن إطار الحفاظ على التراث العمراني (تجربة حسن فتحي نموذجاً)»، مجلة المخطط والتنمية(العدد 22).
- زموري زينب. (2014). «ماهية التنمية الثقافية . (جامعة قاصدي مرباح، المحرر) (العدد 14).
- عبد اللطيف البغدادي. (1998). «الإفادة والاعتبار في الأمور المشاهدة والحوادث المعينة بأرض مصر»، تقديم عبد الرحمن عبد الله الشيخ (المجلد ط02). مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- علي حامد. (28، 2008). الاستقرار الريفي في العراق، دراسة في الاستقرار الريفي لناحية كبيسة(بتصرف). مجلة المخطط والتنمية،(العدد 18)، ص22.

- علي خليل إسماعيل الحديثي. (1999). حماية الممتلكات الثقافية في القانون الدولي، دراسة تطبيقية مقارنة. الأردن: ط01، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- محمد قاضي ، شيبان يمينة . (2021). حماية التراث الثقافي قراءة في أهم التشريعات الدولية والقوانين الوطنية. (جامعة طاهري محمد- بشار، المحرر) مجلة الساور للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد 07(العدد 01).